

حوار حول سياسة التعليم فى مصر (*)

د. /حسين كامل بهاء الدين
وزير التعليم

د. سعيد اسماعيل :

يسعدنا فى هذه الليلة أن نشرف بهذا اللقاء مع السيد الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الذى نقدم له باسمكم جميعا وباسم أعضاء مجلس الادارة الشكر الجزيل لتقبله هذه الدعوة ، وهذا هو لقاءنا الثانى مع سيادته فقد سبق أن التقينا فى العام الماضى فى حوار مفتوح أعتقد أنه كان مثمرا الى حد كبير ، وهى النتيجة التى نرجو أن نحصل عليها فى هذه الليلة أيضا ، والرابطة اذ تنظم هذا اللقاء فانما ايماننا منها أنه اذا كان العمل العلمى له مؤسساته الرسمية فى أجهزة الوزارة المعنية بالتعليم وفى كليات التربية والجامعات بصفة عامة ، فان له تنظيماته الأهلية لا بالمعنى الذى يتخذ بالنسبة للجامعة ، أهلى بمعنى وطنى ، تطوعى ، اختيارى ، يستهدف خير هذا البلد دون استهداف ربح أو مركز أو موقع غير خدمة العلم وخدمة المشتغلين به وخدمة أفراد المجتمع . ونحن نرجو من خلال هذا اللقاء ومن خلال كافة الاعمال التى نقوم بها أن نسمع صوتنا الى الأجهزة المعنية باتخاذ القرار بتقديم ما يفيد وما يساعد على انارة الطريق ، وان كنا حتى الآن لم نصل بعد الى ما نتمناه ، فنحن نتمنى لا بالنسبة للرابطة وحدها وانما بالنسبة لكل جمعية علمية تشتغل فى المجال التربوى والنفسى أن يكون لها دور ومكان فى العمليات الخاصة بصنع القرار خاصة وأن مثل هذه الجمعيات تكتسب صفة تنفرد بها ، وهى أنها لا تستهدف ربحا وانما العمل العلمى هو رائدها وفلسفتها ، ولا يعنى ذلك بأى حال من الأحوال أى انتقاص من أى أدوار أخرى تقوم بها الجهات الرسمية وانما نقصد من كل هذا أن نلقى أضواء على الجانب الآخر ، فلانسان عندما يكون غير مؤسسى رسمى ربما تكون له رؤية لا أقول بالضرورة مغيرة وانماهى

(*) ندوة رابطة التربية الحديثة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٩ .

مكملة لما يتم التفكير فيه وما يتم التوصل اليه من قرارات . ولذلك افترضنا أن يكون هذا اللقاء مفتوحا الى حد ما أو الى حد كبير ، بأن يكتب من يريد أن يعبر عن رأيه فى ورقة وجهة النظر التى يريد أن يعبر بها عن رأيه ونتلقى الأوراق على هذه المنضدة ، وبما أن الوقت يستحيل عمليا أن يسمح لنا بسماع كل الناس وكل الأوراق فسوف نقوم بعملية « تجميع » للآراء المتشابهة أو التى تدور فى محور بعينه .

وأريد أن أعبر بمثال لما نشعر به فى هذه الرابطة من افتقاد الرابطة العلاقة بينها وبين الأجهزة الرسمية . أحد الأفراد من الوسط العائلى بالنسبة لى اتصل بى وقال لى أنه قبل فى « الانتساب الموجه » فما المقصود به ؟ وماذا سنعمل ؟ فقلت له : للأسف ليس لدى فكرة، فقال لى: ألت حضرتك أستاذ فى كلية التربية ؟ قلت له : نعم ، لكن معلوماتى هى ماينشر فى الجرائد . . . ، وتعددت الأمثلة من صحفيين متعددين يطلبون رأى فى مسألة أو أخرى . فأقول : أنا لا أستطيع التحدث الا اذا كانت لدى نصوص القوانين أو التقارير أو المذكرات ، ومعلوماتى مازالت محدودة بما ينشر فى الصحف ، وليس هذا انتقااصا لما ينشر فى الصحف ، لكننا كهيئة أكاديمية من الصعب علينا أن نفتى بما يتردد فى أماكن متعددة الا بناء على ما هو موثق ، والمرة الوحيدة منذ عدة أشهر تلقينا عدة نسخ من كتاب صادر من المركز القومى للبحوث التربوية، لكن عادة للأسف الشديد لا تتلقى الرابطة أى شىء يتصل بما يجرى فى عالم التعليم .

مثل هذا اللقاء فرصة غاية فى الجودة تتيح لنا الاطلاع والسماع المباشر لما يحدث فى الساحة التعليمية خاصة وأنها تحفل دائما بكل ما هو جديد ، وأن قضايا التعليم ليست خاصة فقط بكليات التربية وانما هى تخص كل مواطن من هذا البلد .

الوزير :

أشكر الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور سعيد اسماعيل على الدعوة الكريمة ونشكر أعضاء مجلس الادارة من أعضاء الرابطة على حضور هذا اللقاء ، وفى الواقع أنا حريص جدا على سماع الآراء التى تثمر ، وكما قال السيد الأستاذ الدكتور سعيد اسماعيل فهذا ثانى لقاء لنا وقد تميز

بود لم يخل من اختلاف الرأى أحيانا ، وهذه طبيعة النقاش العلمى وطبيعة الديموقراطية .

وتحدثت معكم فى لقاء العام الماضى عن بعض التزامات ألزمت نفسى بها أمامكم فى سياسة ادارة التعليم . طبعاً هناك التزامات عامة مثل ، احترام القانون والدستور وهذه مسئولية كبيرة خاصة عندما تكون هناك جماعات ضغط ، وهذه ظاهرة ظهرت فى السنين الأخيرة - تحاول أن تخترق القانون والدستور وتستطيع بصوتها العالى أحيانا أن تبدو وكأنها تتحدث عن مشكلة قومية وهى فى حقيقة الأمر انما تتحدث عن مصالح فردية أو فئوية ، تريد بها أن تخترق القواعد والقوانين لتصل الى آراء ، فمسئولية الحفاظ على القانون والدستور تزداد أهمية فى مواجهة مثل هذه التدخلات ، انما أنا ألزمت نفسى أمامكم بعدة مسائل :

أولا : أننى لن أفرض رأياً يتحول الى قرار ، وأن جميع المسائل التى تتصل بالتعليم - لايمانى بأن التعليم هو الأمن القومى لمصر - وأن من حق الشعب كله أن يناقشها وأن يكون له رأى فيها وأن ننشاور قبل أن نصل لقرار .

الأمر الثانى : أننى لا أريد أن افرض أى اعباء على الأسرة المصرية فى هذه المرحلة لاحساسى بأن هذا الشعب الصبور يتحمل ضغوطا شديدة فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الضرورية ولا يجب اطلاقاً أن نحمله أعباء إضافية فى هذه المرحلة .

الأمر الثالث فى أنه لابد أن نطرح أى موضوع أمام الرأى العام والرأى العام هنا هو الرأى العام الشعبى والرأى العام المختص وهو رأى الأساتذة والعلماء والمفكرين المهتمين بالتربية والتعليم . والرابطة هى أحد المجالات الهامة التى تعبر عن رأى المختصين بالتربية والتعليم والتى نحصر جميعاً أن نتعرف عليها فى مثل هذا اللقاء .

وأعتقد أننى قد التزمت بما تعهدت به حتى الآن ، فيما يتعلق بموضوع الانتساب فهذا ليس موضوعاً جديداً والمجلس الأعلى للجامعات قد أعاد هذا النظام الذى كان قد توقف لمدة سنتين أو ثلاث .

ومن الطبيعى أن مثل هذا القرار الذى يشترك فيه رؤساء الجامعات ونوابهم - المفروض أنه - يبلغ الى الكليات المختلفة وإلى الأساتذة بالكليات - ومن الطبيعى أننا نتشاور فى أى موضوع جديد ، ولكن هذا ليس موضوعا جديدا وإنما هو كان نظاما موجودا ثم عاد فى إطار سياسة عامة هى التوسع فى التعليم الجامعى ، والحمد لله هذا العام قبلنا أكبر عدد فى الكليات ليعطى أكبر فرص لأبنائنا لمزيد من التعليم .

وأنا حريص جدا على أن نتبادل الرأى فى كل مناسبة، والأخ الفاضل الأستاذ الدكتور سعيد اسماعيل حينما شرفنى بمكالمة تليفونية استجبت على الفور لتبادل الرأى وسعدت أنه يقول لى رأيه فى هذه المناسبة .

لن أطيل لأنى حريص على أن أسمع أكثر مما أتكلم ، وحتى أعطى الفرصة لكل الاخوة الزملاء لأن يقولوا رأيهم ، وأحب أن أؤكد أننى مؤمن جدا بدور المؤسسات التربوية غير الحكومية ، مؤمن جدا بأن كل المهتمين بالتربية والتعليم لهم حق بل عليهم واجب أن يناقشوا قضايا التعليم لأنها لا تخص فقط وزارة التعليم لأنها أشمل وأوسع من ذلك بكثير ومن حقنا جميعا أن نشارك فى صنع القرار وفى مناقشة كل القضايا المتعلقة بالتعليم على أوسع نطاق . وشكرا جزيلا .

★ المناقشة :

سؤال من د عادل مهران يتصل بمشروع مبارك كول للتعليم الفنى، يرغب أن يعرف ما الذى تم من خطوات فى هذا المشروع . . وأنا أنتهز هذه الفرصة وأقول أنه فى مجلس ادارة الرابطة - اتفقنا على أن يكون مؤتمرها القادم عن التعليم الفنى فى القرن الحادى والعشرين ، ومن ضمن الأفكار - اقترح أستاذنا الدكتور حامد عمار - أنه بدلا من أن نترك الأمر للباحثين يكتبون بهذه الطريقة مطلوب تكوين فريق عمل من الرابطة يقوم بدراسة ميدانية للتعليم الفنى بمصر ، ومشروع مثل هذا يحتاج بالضرورة لتعاون مع وزارة التعليم ادارى ومادى .

ونعد سيادة الوزير أننا سنكتب خطة بحث وسنقدمها فى أقرب وقت ان شاء الله . ونعود لسؤال د . عادل مهران حول خطوات مشروع مبارك للتعليم الفنى .

الوزير : مشروع مبارك كول للتعليم الفنى فى مصر يهدف الى تطوير التعليم الفنى فى مصر وله هدف نهائى هو تطبيق النظام المزدوج الموجود فى ألمانيا ، وألمانيا أكبر دولة متقدمة فى التعليم الفنى ، وهذا تراث قديم يرجع الى القرون الماضية ، وكان يعتمد على الورش الصغيرة والمعلم وصبيانہ ونوع من تطوير هذا المشروع أصبح أكثر جودة على مستوى العالم .

والتعليم المزدوج ينبنى على أن هناك ازدواجية فى عدة أشياء ، ازدواجية فى مكان الدراسة ، فالدراسة تتم فى مكانين مختلفين ، الجزء النظرى يتم فى مدرسة ، والجزء العملى يتم فى موقع انتاج سواء ورشة أو مصنع أو وحدة انتاجية هناك مسئولية مزدوجة فى وضع البرامج وفى الاشتراك فى التعليم ، فى الحقوق المثلثة فى وزارة التعليم والمؤسسات الانتاجية وممثلة فى الغرف التجارية والزراعية والصناعية لأنها أدري باحتياجات الزراعة والصناعة والخدمات .

المسئولية المزدوجة الثالثة هى التمويل : هذه الغرف التى تمثل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات تشارك فى تمويل التعليم .

المسئولية الرابعة هى فى التقويم : عملية اعطاء الشهادة والامتحان لتشارك فيها هذه الجهات مع وزارة التعليم حتى تتبين نوعية الخريج الذى سيستفيدون به فى الصناعة أو الزراعة .

والحقيقة أننا عملنا اتفاقا ومضيانه فى شهر فبراير سنة ١٩٩٢ فى ألمانيا ، وعقب هذا الاتفاق حضرت عدة بعثات من ألمانيا هى مرحلة تجميع البيانات ، لقد ذهب الخبراء لكل مدارس التعليم الفنى وكل الوحدات المحتمل أنهم يشتركون فى تطبيق النظام المزدوج لكى نحصر امكانياتنا على امتداد مصر كلها فى التعليم المزدوج . والحقيقة أنهم قاموا بجهد كبير جدا بالتعاون مع أجهزة الوزارة، وهناك لجنة يرأسها الأستاذ الدكتور رمزى الشاعر وفيها أعضاء من أساتذة الجامعات ومن القطاع الخاص ومن التعليم الفنى للإشراف على تطبيق هذا النظام .

طبعا هذا المشروع لن يطبق فى يوم وليلة ونحن مقدرين أنه يحتاج

لعشر سنوات لتطبيقه وهذا أيضا تقرير الجانب الألماني .

وأنا لدى أمل أن يعود هذا المشروع بكل الخير على البلد . وطبعاً
المعاونة الألمانية لن تقتصر فقط على الخبرة الفنية بل سيكون هناك
تمويل كبير . ونحن اتفقنا معهم - بأن نضع الظروف الموضوعية في
مصر موضع الاعتبار لأننا لدينا في مصر مدارس متعددة لابد أن نرتفع
بمستواها أيضا . أنا لا أستطيع وأنا أطبق نظام التعليم المزدوج أن أترك
هذه المدارس جانبا ويكون العمل في المصانع أو الورش بل يجب أيضا
أن نحدث الامكانيات الموجودة في المدارس الفنية على اختلاف أنواعها ،
وعلى الأقل في مرحلة انتقالية ، لابد أن تقوم هذه المدارس أيضا بدور
في اعداد الفني الذي نحن في أشد الحاجة اليه .

- هناك ثلاثة تساؤلات حول نتائج البحوث العلمية ...

الوزير : الحقيقة اننى طلبت من الدكتور عبد الفتاح جلال أن
تكون أبحاثنا في مركز البحوث التربوية تطبيقية وميدانية في حقل
التعليم وتبعد عن الدراسات النظرية الى حد كبير .

كما طلبت من مجلس الادارة أن تكون هناك شعبة تتولى متابعة
ما ينشر عن الأبحاث الخاصة بالتربية ليس فقط محليا بل عالميا أيضا ،
وتلخص هذه الأبحاث وتنشر في مجلة تصدر دوريا وبانتظام .

أيضا هذه الشعبة تتولى تلخيص الكتب التى تتعلق بأعمالها ،
فالمسائل التى تعبر عن تقدم جوانب العمل الانسانى ، فهذه ثقافة تفيد
صانعى القرار . والحقيقة أن الدكتور عبد الفتاح جلال نظم هذه العملية،
ويسعدنا جدا أن نزود الرابطة بكل ما تحتاجه فى هذا الشأن .

د . عبد الفتاح جلال : لقد ورد الينا بالفعل للمركز معلومات،تعتبر
أحدث معلومات ، فالآن نحن نشكل فريق عمل بدأوا بالفعل يستخرجوا
المعلومات فى التقارير أو الدراسات أو الكتب وتدخل الكمبيوتر .

فى نفس الوقت ، جميع الدراسات الموجودة بالمركز منذ نشأة
مركز التوثيق الذى هو الأصل لمركز البحوث التربوية ، وننتقل فى نفس

الوقت لحصر كل الرسائل فى كليات التربية كمشروع تجريبى ، وهذه القضية تأخذ أولوية فهذه مرحلة التجهيز .

تساؤل : بالرغم من وجود بطالة بين خريجي الجامعات لماذا التفكير فى انشاء الجامعة الخاصة ؟

الوزير : لقد تناولت هذا الموضوع أكثر من مرة ، لقد انتقلت الينا بعض المفاهيم كأنها حقيقة غير قابلة للنقاش منها أن التعليم الجامعى فى مصر ليس له ضرورة . نسبة التعليم - حسب الاحصاءات الرسمية - هى أقل نسبة موجودة فى جميع أنواع التعليم ، آخر احصاءات وصلتنى أن نسبة البطالة فى التعليم الجامعى ١٢ر٥ ٪ و ٤٠ ٪ فى التعليم الفنى . وهذه المعلومات وصلتنى من وزارة العمل ومن مصادر أخرى .

والحقيقة أن نسبة التعليم العالى فى مصر نسبة تقل عن كثير من الدول فنسبة التعليم العالى فى مصر ١٢ر٥ ٪ وفى قطر ٢٢ ٪ ولبنان ٢٨ ٪ واسرائيل ٣٤ر٥ ٪ وبعض دول أوروبا من ٣٠ ٪ - ٤٠ ٪ وأمريكا ٥٩ ٪ وكندا ٦٢ ٪ .

وهناك علاقة بين التعليم الجامعى ونسبته والنمو الاقتصادى وهناك تجربة واضحة وهى كوريا الجنوبية - كان نسبة التعليم العالى فيها ٥ ٪ وكانت من الدول المتخلفة - وصلت نسبة التعليم العالى فيها فى سنة ٩٠ - ١٩٩١ الى ٣٩ ٪ وحققت نموا اقتصاديا يبلغ ٨ر٥ ٪ ، وهو من أعلى المعدلات العالمية ، فهناك ترابط واضح بين نسبة التعليم الجامعى والنمو الاقتصادى .

وأنا أعتقد أن التعليم الجامعى هو الوسيلة المشروعة الوحيدة لمن يولد فى أسرة فقيرة متواضعة أن يحسن وضعه الاجتماعى .

فمن هنا نحن نؤمن بالتوسع فى التعليم الجامعى، وكان هذا قرار للمؤتمر القومى للحزب الوطنى ، وأعتقد أن كثيرا جدا من الأحزاب الأخرى تشارك فيه . وأى اضافة لهذا التعليم سواء كانت حكومية أو غير حكومية نحن نرحب بها ، فهناك رغبة عبر عنها بعض رجال الأعمال وقالوا أنهم يريدون الاسهام فى استثمارات التعليم الجامعى ، وطرحت

هذه الفكرة من عديد من الأشخاص ، ومن المهندس حسب الله الكفراوي وتقدموا فى مجلس الشعب بهذه الرغبة - نحن لا نستطيع أن نقف أمام هذه الرغبة لأنها تعطى لنا استثمارات اضافية فى مجال التعليم الجامعى - نحن محتاجون اليه - كل ما نحرص عليه أن تتم هذه العملية فى اطار القانون والدستور .

وأنا عبرت قبل ذلك - أن هناك ثلاثة ضمانات أساسية - أن المادة ١٨ فى الدستور تنص على أن الدولة تشرف على كل أنواع التعليم وستشرف على هذه الجامعات الخاصة .

والمادة ١٨ فى الدستور تكفل استقلال الجامعات فى اطار قيم ومبادئ وقوانين المجتمع وبما يحقق صالح خطة التنمية .

ولابد أن تلتزم هذه الجامعات الخاصة بهذا أيضا .
مادة ٨ من الدستور تنص على تكافؤ الفرص ولابد أن نحصر فى هذه الجامعات الخاصة على تكافؤ الفرص .

وبذلك نص القانون على أن القرار الجمهورى المنشئ لهذه الجامعات الخاصة يجب أن ينص على قواعد عادلة للقبول ، وأن ينص على نسبة المنح المجانية للمتفوقين بحيث لا تصبح هذه الجامعات حكرا على القادرين فقط فى اطار هذه القواعد والضمانات نرجو أن تكون هذه الجامعات الخاصة اسهاما جديدا فى التعليم الجامعى ، يضيف تخصصات جديدة وامكانات لم تكن موجودة من قبل ، يعطينا امكانات تكنولوجية يمكن أن تثرى التعليم الجامعى .

د . فارعة حسن : نحن نعمل فى مركز تطوير المناهج ولكن لا نستطيع أن نجرب الكتاب فى المدارس لذا يتم اختيار وحدة كتجربة ، ويوجه لنا النقد الشديد فى ذلك فهذا ليس تقييم للكتاب كله ، نحن نأمل أن تحدد مدرسة تجريبية لكل محافظة فيسمح فيها بتجريب المنهج من أول العام .

الوزير : هذا موضوع مطروح للنقاش ، اذا اتفقتم جميعا على هذا الرأى فنحن مستعدون ، ولقد أثير موضوع مركز تطوير المناهج ،

فيقال فى بعض الصحف أن فى مركز تطوير المناهج يوجد خبراء أجانف يحذفون آيات قرآنية قد تتعلق بالحروب الصليبية أو اسرائيل واليهود أو تاريخ مصر ، أنا فى الحقيقة - أكدت لى د . كوثر كوجاك - أن هذا لا يمكن أن يحدث وأنا كوزير مسئول لا يمكن أن أسمح به .

إذا كان هناك خبراء أجانف ، فمهمتهم الوحيدة هى حرفية وضع المناهج ، فهذه عملية لها أصولها العلمية ، إنما لا أسمح لهذا الخبير أن يتدخل فى منهج الدين أو التاريخ بحذف أو إضافة . هذه مسألة تتعلق بديننا ولا يتدخل فيها خبير أجنبى أو غير أجنبى .

د . أحمد المهدي : عملية تطوير المناهج يجب أن تكون بين الوزارة والمدارس وكليات التربية هذه العملية التطويرية يمكن أن تتم بصورة مختلفة . . من أعلى يشترك فيها الأساتذة ثم ترسل للمؤسسات التعليمية والمعلمين .

هذه الرسالة حينما تصل للقرية ، تصل مشوهة ، لذا اقترحت أن نوازن بين المركزية فى التطوير واللامركزية ، فالمقولة أن مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ - مقولة ثبت خطأها- علميا ، ولقد أجرى عدد كبير من البحوث لذلك مع وجود ١٤ جامعة و ٢٦ أو ٥٢ كلية تربية . . ألا نستطيع عمل مراكز أو قطاعات للتطوير . حيث تبقى العملية المركزية مجرد رسم الخطوط العريضة ، وعلى هذه المراكز الجهوية أن تنزل الى الميدان . مركز للتطوير اقليمى للتطوير والبحث والتجريب .

ليس فى هذا البلد طاقات لتقسيم المسائل . . يمكن أن تلتحم العملية كلها فى مركز تلتقى فيه كل الكفايات ، ثم تتصل كل المراكز الجهوية بالميدان نفسه أى بالمعلمين ، فنحن لا نستطيع تطوير التعليم اطلاقا الا اذا أعتمدنا على الذين يعملون فى خطوط الانتاج نفسها كما يقول أخونا د . حامد عمار بالنسبة للاستشارات التربوية ، أرجو أن تعتبر هذه الرابطة والجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، والجمعية المصرية للدراسات النفسية والجمعية المصرية للتربية المقارنة

مؤسسات استشارية مسئولة يكون لها انتاج ويعرض على الجمعية العمومية ثم الى الوزارة .

وانتقل الى نقطة أخرى :

فى كتاب (مبارك والتعليم) اتوقع كلاما جميلا جدا وما أكثر الكلام الجميل الذى يقوله التربويون وأنا واحد منهم - انما العمل يختلف، ففى تصورى أن التعليم فى مصر عليه مسئولية ضخمة جدا . . هذه المسئولية تتصل بالتربية أكثر مما تتصل بالتعليم ، ان نعلم دون أن نكون شخصية منتجة أمينة صادقة شجاعة . . لا تتأمر . سؤالى : أين هذه الجوانب جميعها فى عملية تطوير التعليم ؟ لقد أخذنا الجانب التقنى ، وكأن العملية أنه مجرد عملية عمل مناهج جيدة . لكن أين الجانب الاجتماعى والخلقى الذى بدونه التعليم لا يعمل شىء ؟

الوزير : أنا أتفق مع أ.د. المهدي فى كثير مما قاله بشأن ضرورة أن نعمل كفريق على المستوى القومى ، لا يوجد مركز يعمل بمفرده وينعزل ، لابد مثلا أن يعلم مركز الامتحانات ما يدور فى مركز البحوث التربوية والعكس ، ولابد لهذه المراكز كلها أن تعمل بالتنسيق مع المعلمين والمديرين فنكون كلنا خلية نحل مع بعضنا ، ولا يعمل أحد بمعزل عن الآخر ، فتكون هناك اجتماعات مشتركة بين المراكز وهذه موجودة بالفعل وأنا أحضرها ، أيضا كل مركز لابد أن يمثل فيه مجموعة من المستشارين والموجهين والمعلمين .

الأمر الآخر ، وهو أننا ناقشنا فى المجلس الأعلى للجامعات ، موضوع دعم التعليم الأساسى ، فلا بد للكليات أن تشارك ، واتخذنا قرارا بأن الجامعات ستدعم التعليم الأساسى ، وأن نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع والبيئة مهمته الأساسية دعم التعليم الأساسى ، وأنا اتصلت بكل رؤساء الجامعات وحاليا تتم اجتماعات مشتركة بين المحافظ ورئيس الجامعة ومدير التربية والتعليم لتنسيق اسهام الجامعة فى دعم التعليم الأساسى ، وهناك تجارب كثيرة منها على سبيل المثال ، رصد المناهج التى تدرس ، زيارة المدارس لرؤية طريقة التدريس وقد يطور لهم رأى فيها .

والجزء الثالث من كلام سيادتكم خاص بالتربية ، ولقد قلنا قبل ذلك أنه لابد أن تعود الأنشطة التربوية .

فى هذه السنة سنبدأ بأنشطة على مستوى الفصل ، جماعة تختص بنظافة الفصل ، جماعة تختص بإنشاء صحيفة الفصل ، جماعة تختص بالأنشطة المختلفة اذا كانت تروحية أو ثقافية .

هذه الجماعات وسيلة جماعية لاعطاء أولادنا القدرات على التعامل مع الأنظمة والتكنولوجيا ، فعلى سبيل المثال ، الطفل الموجود فى الفصل قد ينتخب رئيسا للمجموعة فنعلمه مبادئ الديمقراطية . طفل مثلا سيعمل حديثا مع شخص ما ، سيحاول التحدث بطريقة جيدة مثل هذه الفرص ستتيح لأطفالنا وأبنائنا القدرة على التعامل مع البشر ومع التكنولوجيا .

والحقيقة أن التحدى الذى أمامنا هائل ، وأنا اتفق مع سيادتكم اننا محتاجون لكل طاقة فى هذه البلد ، هذه المسؤولية ليست مسؤولية وزير تعليم ، أنا أرجو أن نقوم بجهد مخلص فى هذا البلد، وأنا أعنى أن تتحول هذه الرابطة لجهة استشارية ، بل أطلبها بهذا ، لأن الجهد المطلوب جهد هائل يعجز عنه أى بشر لكن بجهدنا جميعا نستطيع فعل شيء .

تساؤل لزميل : عن كليات التربية النوعية ، يبدو أسفه عن نظم القبول بها التى تتدخل فيها المجاملات ، والامكانات المتاحة ، ويقوم بتدريس التربية الفنية والموسيقية مدرّس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى فهل ننتظر خريجا جديدا من هذه الكليات ؟

الوزير : الحقيقة أننى أتفق مع الزميل - فكلية التربية النوعية تحتاج لجهد كبير منا جميعا ، ولتكن هذه من المسائل التى تناقش فى هذه الرابطة اذ كيف نرتفع بمستوى هذه الكليات ، فهى تعاني من الامكانات وعجز فى أعضاء هيئة التدريس .

وبالنسبة للتمويل ، نحن نحاول جاهدين أن ندبره ، يمكن كانت الأولوية بالنسبة لنا مرحلة التعليم الاساسى ، فنحن سنبنى فى سنة

٩٣/٩٢ فقط عددا من المدارس يماثل ما بنى فى الخطة الخمسية الثانية كلها مجتمعة ، وهذا انعكاس لاهتمام الدولة والمجتمع باعتبار أن التعليم قضية أساسية ، فعملية التعليم العالى ستأتى بعد ذلك وتأخذ أولويتها ، لكن المسألة ليست فقط مسألة امكانيات ، لكن أنا أطلب من الرابطة كيف نرتفع بمستوى هذه الكليات .

د. سعيد : نحن نرحب بهذه الدعوة ان شاء الله .

د. محمد خليفة بركات : أنا اتبج كثيرا جدا الجهود الكبيرة التى تبذل من رجال الوزارة ومراكز البحوث ، لكن من يرى المدارس بصورتها الحقيقية يشعر بوجود هوة كبيرة جدا بين النظرى وبين التطبيق . لكن لو أن وزارة التربية والتعليم عملت لكل واحد فيها خطة لزيارة ميدانية للمدارس ، فهناك ثلاث مدارس فى مبنى واحد ، لا توجد طبعا فسحة ولا حوش ، ثم تتحدث سيادتكم عن النشاط المدرسى ، النشاط المدرسى يمكن يوجد فى المدارس التجريبية والمدارس التى لها امكانيات ، ان المشكلة الاساسية فى التعليم هى التمويل وهى بناء المدارس واصلاح ما هو موجود والنزول الى الميدان ورؤية الواقع ، اننا نكابر فى برج على ، الواقع أين نحن منه ؟ ، أن يقوم بحث ميدانى على التعليم الفنى فهذا شئ جميل جدا ، لماذا لا ننزل لأعماق الريف ونقوم كل مراحل التعليم ، لأن التقويم أساس الاصلاح .

الوزير : قطعاً هذا رأى رأى صائب ، فلابد من النزول للميدان ، فما تم اصلاحه من مدارس خلال السنة الماضية فقط ٧٥٠٠ مدرسة حتى الآن ، بتكلفة تزيد عن ٢٥٠ مليون جنيه ، هذا التمويل لم يحدث على مدى عشرين سنة مجتمعة ، وطريق الالف ميل قد يبدأ بخطوة ، ونحن نريد كلمات التشجيع ، وأنا شخصيا زرت قنا وسوهاج وأسوان وأسيوط وذهبت لقرى هذه المحافظات ، وزرت ٢٠ محافظة ، وحرمت سيادة الرئيس زارت قرى فى محافظة قنا ، ودخلنا الفصول وامتحنا الطلبة .

فهناك جهد مبذول ، فالعام الماضى لأول مرة استمر ٣٤ أسبوع فى ابتدائى و ٣٢ أسبوع فى الصف الاول الاعدادى ، كانت هنا حملة ضارية لمحاولة تأجيل الدراسة لانجاح الدورة الأفريقية ، وكان رأى أن (دراسات تربوية)

نجاح التعليم لا يقل شأنًا عن انجاح الدورة فنحن فى مواجهة هدف قومى وهو انجاح التعليم وليس انجاح الدورة ، وبالفعل اندراسة بدأت يوم ١٤ سبتمبر . هذه الجدية عندما تستمر سنوات ستجنى ثمارها باذن الله .

قلنا سنبنى خمسة أضعاف المدارس فى سنة واحدة ، وسيستمر العام الدراسى وسيكون مقاربا للمعدلات العالمية التى حلمنا بها فى يوم ما .

ولقد أصلحنا ٧٥٠٠ مدرسة فى سنة واحدة ، والسنة القادمة نصلح مثل هذا العدد وفى ثلاث - أربع سنوات قد نصلح كل المدارس . لا نتوقع أننا سنصلح التعليم فى يوم وليلة ، فالحمل ثقيل ويجب أن يساعد بعضنا الآخر .

وفى كتاب مبارك والتعليم وهو وثيقة رسمية ، قلت فيه أن المدارس أكثر من نصفها آيل للسقوط ، ليست فيها دورات مياه ، تفتقد للحد الأدنى الذى يحفظ الكرامة الانسانية وأن المدارس عامة حالتها سيئة ، ولا تصلح للدراسة .

د . عبد اللطيف محمود : لقد سعدنا تماما بالسياسة التعليمية لسيادتكم وهى أن التعليم يمثل الأمن القومى لمصر ، هذا التعبير يحتوى على العديد من المعانى التى كان يبحث عنها التربويون . وهذا يجعلنا نطرح بعض القضايا أمام سيادتكم :

نلاحظ فى مصر الآن زيادة فى تعليم الأغنياء فى مواجهة تعليم الفقراء ، هناك سمة واضحة فى مصر حتى فى شكل المدرسة ، وفى شكل الطالب المصرى ، أن يكون هناك تعليم للأغنياء وآخر للفقراء هذا يؤثر على الأمن القومى لمصر وعلى شخصية الطفل المصرى .

والقضية الثانية : هى قضية الخصخصة فى التعليم أو التعليم الخاص ومنها الجامعة الخاصة ، أعتقد تماما أن هذا لا يتفق مع قضية أن التعليم قضية أمن قومى لمصر ، فالمسألة ليست مسألة قانون يصدر وأنا رأيت تقرير لجنة التعليم وفوجئت بأن هناك ثلاثة نواب فقط فى

هذا المجلس العجيب هم الذين وقفوا وعارضوا . المسألة ليست مسألة جامعة خاصة لن تصرف عليها الحكومة ، ولكن مسألة أن هناك مثلاً مصاريف حوالى ٢٠.٠٠٠ من الذى سيتعلم فى هذه الجامعة ؟ وإذا تعلم بـ ٢٠.٠٠٠ فى السنة هل سيتخرج ليعمل فى الحكومة بمائة جنيه أو فى القطاع العام أو حتى فى القطاع الخاص . أن هذا الانسان الذى أعد فى هذه الجامعة لن يعمل فى مصر أو سيعمل بطريقة أنا لا أعلمها الآن ولا أتوقعها وبالتالي لن يدخل فى العملية الانتاجية لهذا المجتمع .

لماذا لا نعمل تعليم سياحى فى مصر ؟ ان العرب سيلتحقون بهذه الجامعة فى مصر ولكنهم لا يسمحون فى نفس الوقت أن المصرى يتعلم فى وطنهم .

ان جمعية اقرأ السعودية ، بعد أن اكتشفنا ما هى وما مركزها ومن الذى يمولها - اكتشفنا أن مركزها واشنطن - وبعد كشف هذه المسألة سحب ورقها من الوزارة .

لقد سعدنا بأن التعليم قضية أمن وطنى ، ولكن حزنا - بأنه فى ظل عهد سيادتكم ، وفى ظل هذا الطرح أن نرى هذه الاختراقات مع أن التعليم خط الدفاع الأول لهذا المجتمع ، هناك اختراق لهذا الخط فى مسألة التخصص ومسألة التنوع فى التعليم .

الوزير : لابد أن ندرك أننا فى قضية التعليم لسنا منعزلين عن المجتمع ، فهناك تحول اقتصادى حدث فى هذا المجتمع ، وهذا لا يختص به مصر وحدها ، بل هذا اتجاه عالمى ، الانتقال الى الاقتصاد الحر وزيادة اسهام القطاع الخاص فى كثير من مجالات النشاط ، وهذا اتجاه عالمى وليس اتجاه خاص بمصر ، والاشتراكية اليوم انهارت ، فالتعليم قضية أمن قومى ، لذا يجب ألا يخضع للقدرة المادية للأفراد ، ومجانية التعليم الأساسى مسألة غير قابلة للنقاش وهى وان كانت مبدأ للدستور إلا أنها أيضاً مسألة تتعلق بالأمن القومى لمصر .

أما موضوع اسهام القطاع الخاص ، فهذا موجود بالفعل ، فهناك

الجامعة الأمريكية تأخذ ٨٠٠٠ ر ١٠٠٠٠ دولار ، وهناك حضانات تأخذ ١٥٠٠٠ جنيه كمصروفات .

هناك أناس أغنياء يريدون تعليم أبنائهم ولذلك نحاول تلبية حاجات هؤلاء الأفراد ، طالما أن هذا لا يتعارض مع قيم ومبادئ وقوانين المجتمع فأنا لا أستطيع التعرض لها ، أما إذا كانت مثلا المدارس ستدرس قيم ستعارض مع قيم المجتمع فأنا أول من يقف ضدها ، وكذلك الحال بالنسبة للجامعة الخاصة .

أما إذا كانت المسألة مجرد اسهام من القطاع الخاص فى تمويل التعليم فى اطار قيم ومبادئ الدولة فأنا أرى أن هذا لا يهدد الأمن القومى ، لأنه طالما أن الدولة تشرف على التعليم وعلى وجود تكافؤ الفرص وعلى المناهج فلن يحدث اختراق لمبدأ أن التعليم قضية أمن قومى لمصر .

أما مسألة أن خريجى الجامعة الخاصة أين سيعملون ، فالجامعة الأمريكية تأخذ آلاف الدولارات فلم نتساءل هذا السؤال ، فأين سيعملون؟ هذه ليست قضية وقضيتى قضية الجماهير العريضة ، وقضية التعليم الاساسى .

كون أن الجامعة الخاصة ستكون بديلا لرومانيا والمجر ، أنا قلت فى مجلس الشعب أن هذا لن يحدث ، فأى جامعة لابد من وضع قواعد عادلة للقبول أهمها التميز العلمى ، أما إذا قبلت جامعة أن تكون للفاشلين والمتعثرين فهذه جامعة فاشلة .

ليست هناك جامعة تقبل ٥٠% أبدا ، والجامعات التى فى رومانيا والمجر هذه جامعات وهمية ، مثلا شخص يريد شهادة أنه درس فى جامعة فى المجر شهادة بـ ١٠٠٠ دولار أنك قبلت بالجامعة وهكذا ، مثلا قضيت عام دراسى بالجامعة ونجحت بتقدير جيد جدا يدفع الشخص ٥٠٠٠ دولار . أما الجامعة الخاصة فستكون لها قواعد تحكمها .

وأنا فى مجلس الشعب ضربت مثلا بجامعة فى تركيا ، يدخلها

٦٠٪ من الناجحين فى الثانوية العامة ، ٢٥٪ من المقاعد فيها مجانية للمتفوقين . هذه هى الجامعة الخاصة التى تهدف الى تقدم علمى .

هذه الجامعة لابد من تحديد قواعد القبول بها لينشأ قرار جمهورى بها ولا أعتقد أن هناك فى هذه البلد من يريد أن يتساهل فى قضية الأمن القومى لمصر .

د/حامد عمار : الواقع أننا نعترف بأن التعليم حدث فيه حركة ، ولقد حدثت بعض الأشياء مثل وجود يسر على أولياء الأمور فى بعض الاجراءات ، وتيسيرات حدثت لليتامى والفقراء ، كل هذه أمور ينبغى ان نذكرها .

وفى السنة الأخيرة ، بدأت عملية تحديد وتشخيص للكثير من المشكلات والاقتراب من معالجتها بطريقة أكثر واقعية وأكثر تواضعا .

ولا أريد أن أطيل فى هذا ، لكى لا يقال أننا بينى وبين سيادة الوزير مجاملات ، وأنا لست بينى وبين أحد مجاملات فى قضايا المجتمع .

والآن أبدأ ببعض الجزئيات الصغيرة ...

فتحدث سيادته عن : الصلة بين الوزارة والجامعات .. وطلب أن تكون هناك احصاءات بعدد المدارس الابتدائية ، وغيرها .. وهذه غير الاحصائيات التى نحصل عليها من الجهاز المركزى أى تكون احصاءات وزارة التربية والتعليم .

الوزير : وهذا هو الهدف من انشاء مركز معلومات التعليم ، وبه لن توجد هناك معلومات سنوية فقط ، بل ستوجد به معلومات شهرية ومعلومات أسبوعية أيضا .

وتحدث الأستاذ الدكتور حامد عمار(*) عن الجامعة الخاصة وطالب ألا تسمى جامعة لأن للجامعة شروطا ولها مقومات ولها امكانيات ولها أعضاء هيئة تدريس ويمكن أن تسمى معهدا .

(*) لم يكن كلام سيادته واضحا فى التسجيل للأسف الشديد .

كما تحدث سيادته عن قضية التعيين ومدى التزام الدولة بذلك فتمنى أن تعين الدولة أوائل الخريجين من الجامعات المصرية .. وأشار الى أنه الآن فى الاعلانات عن وظائف عمل يقال كذا وكذا .. ويفضل خريجو الجامعة الأمريكية .

كما أشار سيادته لضرورة الاطلاع على الواقع والنزول الى الميدان وأشار لقضية التعليم المفتوح ، تعليم اللغات .

الوزير : الحقيقة أننى اتفق مع أستاذنا الدكتور حامد عمار فى كل ما قاله ، والواقع اننا ندرك جميعا أننا نخرج سنويا أكثر من ١٥٠.٠٠٠ أو ١٧٠.٠٠٠ خريج فى الثانوية العامة ونقبل نصفهم فى الجامعة والباقي يذهب للمعاهد المختلفة .

فاذا دخل طالب خريج الثانوية العامة فى مصر كلية التجارة بمجموع ٧٦٪ فاذا حصل على ٧٥٪ لا يدخل كلية التجارة ويدخل كلية أخرى تتناسب مع مجموعته .. وطالب آخر مجموعته ٥٠٪ وحاصل على شهادة الثانوية العامة فى نفس السنة أو الدبلوم الفنى بـ ٥٠٪ أيضا ويدخل الى التعليم المفتوح فى نفس السنة بكلية التجارة ويحصل على نفس الشهادة فهل هذا تحقيق لتكافؤ الفرص ؟ أنا مع التوسع لاتاحة الفرصة لكل أبنائنا فى التعليم ، لكن اذا كانت الفرص محدودة بالامكانيات الموجودة فى الجامعات ، لتكن هذه فرصة عادلة للجميع ويكون معيار الدخول هو التنافس الشريف للنجاح فى الثانوية العامة وليس لدى معيار أعدل من هذا .

التعليم المفتوح يتيح الفرصة لكل الأبناء ، فلو حصل طالب على الثانوية العامة والتحق بعمل ما ثم تحسنت ظروفه ورغب فى أن يتعلم فالتعليم المفتوح يعطى الفرصة لدخول التعليم الجامعى ، وهذا ما نحرص عليه ، أما من حصل على الثانوية العامة فى نفس السنة ولم يحصل على فرصة فسيدخل من خلال مكتب التنسيق وفى هذا امتهان لمبدأ تكافؤ الفرص .

وفى المجلس الأعلى للجامعات قال معظم الأساتذة أن وضع تحديد

زمنى على التعليم المفتوح لمدة خمس سنوات بعد الثانوية العامة فان فى هذا تكافؤ فرص . فانا لم أعط شخصا حق غيره ، أنا فقط قلت له أنك ستنتظر فترة لأن التعليم المفتوح هدفه أن يتيح الفرصة الثانية لمن فاتته قطار التعليم بعد التحاقه بسوق العمل .

أما الشخص الذى حصل على الثانوية العامة فى نفس السنة فأمامه أن يدخل بمجموعه فى التعليم النظامى فى الجامعة أو المعاهد المختلفة . أو أن ينتظر حتى يجيء دوره الطبيعى لدخول الجامعة المفتوحة .

أما قضية تسمية الجامعات فهناك قانون وضع ضوابط .. من تنطبق عليه هذه الضوابط فمن حقه أن يسمى معهد التعليم الذى يشهره جامعة اذا ما توافرت فيه شروط خاصة فلا بد أنه يكون بالجامعة طلابا وهيئة تدريس ، وموضوع التسمية يخضع لرقابة دولية .

أما موضوع تدريس اللغات فانا أرى أنه لابد من اعطاء سلاح للتعليم الذاتى للطلاب ، ونافذة على التقدم ، وهذا لن يتاح لنا فى اطار وضعنا الحالى على خريطة العالم الا باتاحة لغات أجنبية وملاحقة كل ما يحدث فى العالم أولا بأول .

أما أن تكون هناك لغة واحدة أو اثنتين أو ثلاثة .. فانا شخصيا تعلمت لغتين واعتقد اننى أجيد اللغة ، وهذه مسألة مطروحة لاساتذتنا فى التربية ليقولوا رأيهم .

موضوع الفصل بين الشهادة والوظيفة ، ففى فترة سابقة كان هناك الزام من الدولة بتعيين كل الخريجين ، وهذا كان أحد الدعاوى التى كان يستند اليها الرأى القائل بالحد من التعليم الجامعى لأن الدولة عاجزة عن توظيف هؤلاء الناس .

التعليم الجامعى حق لكل مواطن ، وهو حق دستورى وحق انسانى فهذا هو الطريق الوحيد المشروع لانسان ولد فى بيئة محدودة أو فقيرة أن يرفع من مستواه الاجتماعى ، الوظيفة مسئولية المواطن أن يكسب نفسه القدرات اللازمة لسوق العمل وهى مسئولية أيضا المعاهد التعليمية

بمختلف أنواعها لأن التعليم الذى لا يكسب المتخرجين منه الخبرات والقدرات فهذا تعليم متدن ، ونحن كوزارة مسئوليتنا أن نجعل التعليم فى مختلف مراحلہ يعطى الخبرات والقدرات للخريجين دون الزام بتوظيفهم .

انما اقتراح سيادتک بتعيين أوائل الخريجين فهذا اقتراح جيد وأنا فى كتاب مبارك والتعليم قلت أنه لابد من أن يتعلم الموهوبون والمتفوقون بالمجان فى كافة مراحل التعليم ، ولابد أن تعطيهـم الدولة منح بالاضافة الى مجانية التعليم ، وأن تكفل لهم أن يتعلموا حتى آخر درجات التعليم لأن مثل هؤلاء سيصبحون ثروة قومية فى البلد .

— وقضية رعاية الموهوبين نحن نتتبع هذه السياسة بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية أو وضعهم المالى .

— أيضا ، سيادتک ود . خليفة بركات ركزتم على نقطة النزول الى الواقع . وهذا فى الواقع جهد خارق . . هذا الجهد لا يطلب من الوزارة ولا من مجموعة موظفين ١٠٠ أنا شخصا زرت ٢٠ محافظة وسأزور هذا العام ٢٠ محافظة .

وأنا اتفق معك تماما أن الزيارات المرسومة قد تعطى صورة غير حقيقية أو لا تكون هى كل الواقع ، لذا نحن نحاول أن تكون الزيارات مفاجئة وألا تتركز على العاصمة .

أيضا هناك آليات لابد أن نستفيد منها ، مثل الصحافة وأنا اقرأ يوميا كل ما كتب عن التعليم فى أى صحيفة واتصل بهم شخصا فاذا كانت هناك شكاوى أحقق فيها فورا ، وأنا كفرد أعجز عما يفعله مؤسسات الصحفيين الذين ينتشرون فى كل مكان ، وأنا أحاول أن اتبين وجه الحقيقة فيما ينشر فى الصحف القومية والمعارضة وأعتقد أن هذا يعطينى صورة حقيقية عن مشاكل المجتمع كما هى .

— أما مسألة مركز الامتحانات والتقويم التربوى فأنا رجوت أن يتحول لمركز لتقويم العملية التربوية بكافة أشكالها وكافة مراحلها على مستوى الجمهورية .

ومن مسئوليات هذا المركز أنه يذهب للأحياء الفقيرة والقرى والمدارس الابتدائية فيها والاعدادية ويرى على الطبيعة ما يحدث .

بتكامل كل هذه الجهود يمكن أن نصل لتحديد الواقع .

وكل شخص يستطيع أن يمد يده للمساعدة لا يتردد فى هذا ويعطى لنا خبرته أو معلوماته أو رأيه .

د. سعيد اسماعيل : شكرا لسيادة وزير التعليم د. حسين كامل بهاء الدين الذى نرجو أن نكون قد أفدناه بهذه المناقشات ، وشكرا لكم جميعا أن أثريتم هذه الندوة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .